وحسب معطيات أوردها الاقتصادي، سيفر ملوسكر، فان اندلاع الانتفاضة أدّى الى الحؤول دون زيادة في الناتج القومي بنسبة خمسة بالمئة. وتبعاً لذلك، يمكن احتساب خسارة سنوية مقدارها خمسة مليارات شيكل خلال عام، وعشرة مليارات خلال عامين. ويفعل الانتفاضة، كأحد العوامل المسبّبة لحالة الجمود الاقتصادي، فقد بلغت زيادة وتيرة النمو الاقتصادي، العام ١٩٨٨، صفراً. ولأول مرة في تاريخ اسرائيل، بلغت الزيادة في الناتج القومي ٠,٨ بالمئة في العام عينه. ولا يزال الركود الاقتصادي يشكل الظاهرة الابرز للتطوّر الاقتصادي في اسرائيل (**المصدر نفسه**). وانعكس هذا في ارتفاع معدّل البطالة، الذي بلغ ٩,٥ بالمئة من اجمالي قوة العمل الاسرائيلية، أي حوالى ١٥٠ ألف عاطل عن العمل. وأصاب هذا الخمول الاجباري، بقوة أكبر، مدن التطوير الواقعة على اطراف الجليل والنقب، والاحياء الشعبية في المدن الكبيرة (الان ديكوف، «الانتفاضة تهز اسرائيل»، **لوموند ديبلوماتيك** (الاصدار العربي)، تشرين الثاني ـ نوفمبر / كانون الاول ـ ديسمبر ١٩٨٩).

الى ذلك تأتي التأثيرات المباشرة على زيادة أزمة فروع الانتاج، خصوصاً تلك التي اعتمد نشاطها الاقتصادي، بالاساس، على نهب ارباح طائلة من مستودع «التكامل الاقتصادي» الاستعماري مع المناطق المحتلة. ونجد مثل هذا التأثير واضحاً في فروع البناء والزراعة والصناعة والخدمات. ففي فرع البناء، انخفضت الاستثمارات بنسبة ١٤ بالمئة سنوياً خلال عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩. وقدّرت خسائر هذا الفرع، خلال العامين الماضيين، بـ ٣٠٠ مليون دولار. أمّا في الزراعة، فقد انخفضت صادرات اسرائيل الزراعية الى المناطق المحتلة بحوالى ٤٥ الى ٥٠ بالمئة. وانخفضت المداخيل الزراعية لاسرائيل، خلال الـ ٢٢ شهراً الاولى للانتفاضة، بنسبة ٣٠ بالمئة. أمّا على صعيد الصناعة، فقد انخفض الانتاج الصناعي، العام ١٩٨٨، بنسبة ثلاثة بالمئة، و١٢ بالمئة العام ١٩٨٩. وقدّرت الخسارة من السياحة، سنوياً، بـ ١٢٠ مليون دولار. وخسر قطاع الفنادق أكثر من ٣٢٠ مليون دولار. الى هذا، أدّى انقطاع العمّال العرب عن العمل، في فترات مختلفة، الى خسارة أرباب العمل الاسرائيليين حوالى ١٨٠٠ الى ١٩٠٠ مليون شيكل خلال عامين. واعترف وزير المالية، شمعون بيرس، بأن الانتفاضة مثّلت أحد الاسباب الرئيسة لتفاقم العجز في الميزان العام، بسبب الانفاق العسكري الهائل في سبيل تمويل نفقات قمع الانتفاضة، التي بلغت أكثر من مليار شيكل (د. سعد، **مصدر سبق ذكره**). وذهبت مصادر الى القول «ان حجم الاستنزاف الذي أوقعته الانتفاضة في الاقتصاد الاسرائيلي يتعادل مع حجم الفوائد السنوية التي تجنيها اسرائيل من الضفة [الفلسطينية] وقطاع غزة، ويزيد على حجم الفوائد، اذا استثنينا فائض الصادرات والتحويلات النقدية ومقداره ٥٣٩,٧ مليون دولار (د. ابو شكر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٤). وبالنتيجة، تكون الانتفاضة قد حوّلت الاحتلال الاسرائيلي «من مصدر متجدد للمال والعملات الصعبة والعمل الرخيص، وسوق للبضاعة، الى عبء عسكري واقتصادي ومالي... واعادت الاراضي المحتلة الى الوضع الطبيعي، [أي الى] كونها رهينة [في يد الاحتلال] عالية التكاليف» (فهد الفانك، «انجازات الانتفاضة والمهمات الباقية عليها»، **المنتدى**، عمّان، العدد ٥١، كانون الاول ـ ديسمبر ١٩٨٩، ص ٢٨).

الجيش يدفع الثمن

على صعيد المؤسسة العسكرية في اسرائيل، جاءت تأثيرات الانتفاضة ذات طابع اخلاقي ومعنوي، اضافة الى التكاليف المادية ممّا سبقت الاشارة اليه. فقد أدّى صراع الجيش ضد قوى الانتفاضة، خلال عامين، الى ضعضعة مكانته، واصابته بجو من الاحباط، ناتج عن ادراك أوساطه القيادية بعدم قدرتها على تجسيد قوة وامكانات الجيش في حربه الجديدة ضد انتفاضة، طابعها العام مدني. وقد أدرك قادة الجيش مدى، وحدود، استخدامهم للقوة العسكرية المتوفرة («ماذا جرى للجيش الاسرائيلي في الانتفاضة»، **القضية الفلسطينية في شهر**، تونس: الامانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد ٦، أيلول ـ سبتمبر ١٩٨٩، ص ٢٣). وأدّت سنتان من الانتفاضة الى «تحويل الجيش الاسرائيلي المقاتل، وحسن التدريب والتزوّد، والذي كان يحمل عقيدة قتالية محدّدة المعالم، ويحظى باعجاب اوساط عالمية عدة، الى قوات شرطة وقمع لمواطنين عزّل من السلاح، الأمر الذي مرّغ كرامته العسكرية» (الفانك، **مصدر سبق ذكره**).